العولـمة: تهديدات و فرص للبلدان السائرة في طريق النمو

✍ د/ سعدون بوكبوس - أستاذ محاضر بجامعة الجزائر.

سأحاول من خلال هذه الورقة، المساهمة في مناقشة ظاهرة العولمة، مبرزا عناصر تحليلها وفهمها، من أجل الوصول إلى بلورة تصور يشمل تحيد عناصر ردود الفعل المثلى إزاءها. من وجهة نظرنا، تجمع العولمة الاقتصادية بين التهديدات (التي تشكل تحديات بالنسبة لاقتصاد بلد ما، أو اقتصاديات مجموعة من البلدان ينبغي إبرازها، و التعرف عليها، وبالتالي فإنّ دراسة طرق مواجهة الأخطار التي تنجم عن هذه التهديدات، تشكل ضرورة حتمية)من جهة، وما تنتجه من فرص اقتصادية (هنا أيضا ينبغي إبرازها بوضوح، من أجل تحديد و دراسة أفضل السبل للاستفادة من مزاياها في كل المجلات)من جهة ثانية.

تتيح لنا هذه الدراسات – بكل تأكيد – إمكانية مواجهة العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد من داخلها، و بالتالي فإن عملية بناء أسس إثبات الوجود الوطني تبعا لذلك تصبح ممكنة.

إذا ما اعتبرنا أن جوهر الظاهرة هو اقتصادي فإنّ أدواتها الفعالة هي المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى و الشركات متعددة الجنسية، و هذه المعاينة وهذا الاستخلاص لا ينفي عنها تجلياتها الأخرى، السياسية و العسكرية و الثقافية و الإعلامية ،من هنا فإن منطلق المواجهة ينبغي أن يكون متعدد الأوجه هو الآخر.

في خضم هذا التوجه يصبح النظام السياسي لأي بلد في قلب الاهتمامات، من خلال إخضاعه لحتمية التغيير، بما يجعله ينجسم مع التحولات السياسية

العالمية،كما تصبح المجالات الأخرى تشكل موضوعا لنظرة اقتصادية واجتماعية جديدة، تنطوي على ضرورة فهم أنّ العولمة هي حتمية تاريخية، لا تملك البلدان السائرة في طريق النمو سوى حتمية التأقلم و الانسجام من خلال تكييف هياكلها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع مظاهرها المتعددة ؛ و بالتالي البحث عن نقاط توازن بين ما تشكله من تهديدات و ما تتيحه من فرص اقتصادية.

أولا: مفهوم العولمة

لن أقدّم تعريفا محددا لظاهرة العولمة، فالتعريفات قد تكون كثيرة في هذا الموضوع لكن سأكتفي بعرض المعنى أو المفهوم الذي استخلصته من مطالعتي لدراسات مختلفة تخص هذه الظاهرة. أنا مقتنع بوجهة النظر القائلة بأنّ العولمة: "اندماج متنام للاقتصاديات و المجتمعات" و عليه فالبحث و النقاش ينبغي أن ينصب حول آليات الاندماج الاقتصادي بالدرجة الأولى. إذا كان مبتغانا هو الوصول إلى استخلاص النتائج (الانعكاسات) الاقتصادية، ينبغي أن يشمل البحث النقاش أيضا آليات الاندماج الاجتماعي و الثقافي و حتى السياسي، في علاقة ارتباط مع العالم الاقتصادي بدرجة ثانية. طبعا من خلال دراستنا للظاهرة،تبيّن لي أنها متداولة بين مجموعتين من عناصر النقاش.

تعكس عناصر المجموعة الأولى،وجهة نظر التهديدات التي تمثلها العولمة للكيانات الوطنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية أما عناصر المجموعة الثانية فتعكس وجهة النظر المبرزة للفرص الاقتصادية التي تتيحها العولمة و ما قد تجنيه الكيانات الوطنية من مزايا ومنافع اقتصادية واجتماعية من وراء عملية الاندماج التي تنطوي عليها العولمة.

من خلال تقديم هذا المفهوم المبسط لظاهرة العولمة، يمكننا أن نحدد بعضا من عناصر الاندماج الاقتصادي ، وأثر تفعيل هذه العناصر على عينة من اقتصاديات البلدان السائرة في طريق النمو، وقياس الآثار الإيجابية و السلبية التي

تترتب عن عملية الاندماج، وبالتالي نكون منسجمين مع عناصر عنوان المداخلة.

ثانيا: بروز ظاهرة العولمة تاريخيا

يرجع ديفيد دولار مدير إجراءات التنمية بالبنك العالمي، و خبراء آخرون من هيئات دولية مختلفة بروز ظاهرة العولمة تاريخيا قبل أن تتبلور في شكلها الحديث، إلى القرن التاسع عشر بالتحديد إلى الفترة ما بين 1870 و 1914 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى، و بالتالي فإنّ أول شكل لها قد تجلى في الأحداث التي عرفها العالم خلال هذه الفترة.

لقد انطلق هذا الشكل بالتطورات التي حدثت في قطاع النقل و تقليص الحواجز التجارية.

لقد انعكس ذلك على الصادرات العالمية حجما و قيمة بالارتفاع،و نجم عن هذا الارتفاع زيادة المداخيل للبلدان التي كانت تسيطر على التجارة الدولية حينذاك لتبلغ نسبة 8%؛ حيث استتبع هذا النمو حركة كثيفة للأيدي العالمية بحثا عن أحسن فرص العمل.

لقد برز ذلك من خلال التقديرات المقدمة بشأن هذه الحركة والتي قدمتها الدراسات التاريخية المتعلقة بتلك الوقائع بـ 10% من عدد سكان العالم، حيث تضيف تلك التقديرات أنّ 60 مليون شخص من أروبا غادروها إلى أمريكا الشمالية وأنحاء أخرى من العالم.كما عرفت كل من الصين و الهند نفس الظاهرة، حيث غادر هذين البلدين عدد كبير من سكانهما باتجاه كل من سريلانكا، وبرمانيا وتايلندا و الفليبين، وفيتنام.

إذا عدنا لتقييم العلاقات الاقتصادية و التجارية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، فإننا نجدها قد تميزت بالعودة إلى الحمائية، من خلال الظهور المجدد للحواجز التجارية كالتعريفات الجمركية التي أنشأتها مختلف الدول حيث كانت تؤثر في مسار المبادلات التجارية الدولية آنذاك؛ مما أدى إلى توقف النمو الاقتصادي

العالمي، و تراجع مداخيل التصدير كنسب مئوية إلى مستوياتها سنة 1780.

نفس الخبراء يقدرون أنّ الشكل الثاني للعولمة قد عرفته الفترة مابين 1950 و 1980،بحيث أنّ هذه المرحلة من تطور الاقتصاد العالمي قد عرفت اندماجا بين البلدان الغنية، من أروبا الغربية، وأمريكا الشمالية واليابان، من خلال إجراء سلسلة من التعديلات على قوانينها التجارية تصب كلها في اتجاه تحرير التعامل التجاري متعدد الأطراف.

لقد عرفت هذه الحقبة الزمنية أيضا توسعا كبيرا في المبادلات التجارية مابين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية؛ بينما بقيت البلدان السائرة في طريق النمو على هامش هذه الحركة الاقتصادية والتجارية وبالتالي على هامش عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، واكتفت بالتبادل التجاري في سياقه الدولي التاريخي من خلال صادرات المنتجات الأولية.

تعتبر سنة 1980، محطة انطلاق موجة العولمة في شكلها الحديث، حيث شهد هذا التاريخ، تحقيق مجموعة من النتائج الاقتصادية الإيجابية في قطاع النقل وتكنولوجيات الاتصال، كما شهدت أيضا بداية تلك الحقبة الزمنية، بروز رغبة بعض البلدان السائرة في طريق النمو، في البحث عن الاستثمار الخارجي والانفتاح على بعض المبادىء المنظّمة لقواعد التجارة الدولية.

ثالثا: عناصر العولمة الاقتصادية

يمكننا أن نحدد ثلاثة عناصر جوهرية في حديثنا عن العولمة بمفهوم الاندماج:

1- تفكيك الحواجز الجمركية المتعلقة بالاستيراد.
2- الانفتاح على العالم الخارجي في ما يخص الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله.
3- الانفتاح على العالم الخارجي فيما يخص التبادل التجاري.

فيما يخص العنصر الأول يمكننا أن نحدد ثلاثة مستويات لتفكيك الحواجز الجمركية المتعلقة بعمليات الاستراد. يشكل التعامل الاقتصادي و التجاري و الثنائي في أشكاله المختلفة(شراكة، تبادل حر، وغير ذلك) المستوى الأول. كما يشكل التعامل متعدد الأطراف مع كتل اقتصادية دولية وجهوية المستوى الثاني من مستويات تفكيك تلك الحواجز. وأخيرا يعتبر التعامل متعدد الأطراف في إطار هيئات التجارة العالمية وعلى رأس هذه الهيئات المنظمة العالمية للتجارة المستوى الثالث الأشمل لعملية تفكيك الحواجز الجمركية المتعلقة بالاستراد؛ وعليه فإنّ عمليات تفكيك الحواجز الجمركية بمستوياتها الثلاثة تعتبر أولى عناصر إدماج أي اقتصاد في المنظومة الاقتصادية العالمية.

يمكننا قياس درجة الاندماج هذه من خلال معطيات الممارسة الاقتصادية لبلد ما ، في إطار الاتفاقات المبرمة في المستويات الثلاثة، الثنائي و المتعدد المحدود بالاتحادات والكتل الاقتصادية و المتعدد ضمن أطر التعامل العالمية.

أما العنصر الثاني، المتمثل في الاستثمار الأجنبي المتعدد الأشكال، فيشكل هو الآخر آلية إدماج جوهرية لاقتصاد بلد ما ضمن الاقتصاد العالمي.

هنا أيضا يمكننا أن نحدد مستويات مختلفة لهذا العنصر: مستوى حكومي،غالبا ما يخص مجموعة معينة من البلدان، مستوى ثان يشمل مساعدات الهيئات الاقتصادية الدولية بمفهومها الواسع (من ضمن الهيئات، المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة)، مستوى الشركات متعددة الجنسيات وأثر هذه الأخيرة يكون محدّدا في توجيه اقتصاد بلد ما أو مجموعة بلدان، عن طريق الاستثمار المباشر أو غير المباشر في البلد المعني.

وأخيرا المستوى الفردي، الذي يعكس الاستثمار المباشر الحر أو الاستثمار المباشر في إطار اتفاقات تعاون ثنائية؛ و بالتالي هنا أيضا نستنتج دون كثير عناء أنّ الانفتاح على العالم الخارجي في مجال الاستثمار المتعدد الأوجه يشكل عنصرا

جوهريا في عملية الاندماج.

يأتي العنصر الثالث المتعلق بالانفتاح على العالم الخارجي في مجال التبادل التجاري، تأكيدا وتدعيما لآليتي الاندماج السابق ذكرهما، و المتمثلين في إلغاء قيود الإستراد التجاري، وكذلك إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله المعروفة الأخرى.

لن تكون بالتأكيد مناقشة العنصر الأخير، أكثر دقة و شمول خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، باعتبار أنّ السوق العالمية، المنبثقة من هذا التنظيم تشغل حيّزا تقدر نسبته بـ99.99% ، وبالتالي فالانفتاح التجاري يشكل هدف عملية الاندماج، لذلك تسعى مختلف البلدان السائرة في طريق النمو، وبالأخص تلك التي لا تتمتع بجهاز إنتاجي فعال وناجع من حيث أنّ ضعف مستوى أداء جهازها الإنتاجي ، لا يؤهلها لمنافسة بقية البلدان ، إلى اختبار علاقتها التجارية ضمن الإطار التجاري العالمي ، لاستخلاص عناصر الأداء الاقتصادي الإيجابي، الذي يجعلها تستفيد من عملية الاندماج؛ و تجنب عناصر الأداء الاقتصادي السلبي، مع بناء استراتيجيات لتجاوز مختلف القيود و الحواجز التي تقف حائلا دون تمكين هذه البلدان من الاستفادة المثلى من حركية الاقتصاد العالمي.

إذن نستطيع القول أنه إذا ما قدرت البلدان السائرة في طريق النمو هذه الحقائق حق قدرها، فإنّ ما يسمى بالعولمة لن يكون له أي فهم آخر خارج إطار اندماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي ، و بالتالي يرتقب منها تفكيك كل الحواجز مع العالم الخارجي.

رابعا: الفرص الاقتصادية الإيجابية للعولمة

يمكننا استخلاص نتائج الفرص الإيجابية التي تتيحها العولمة من خلال المؤشرات الكمية الواردة ضمن إحدى تقارير البنك العالمي بعنوان: " العولمة، نموا وفقرا" ،بحيث أنّ تطور ظاهرة العولمة لم يكن بمعزل عن تحقيق لمجموعة

من البلدان السائرة في طريق النمو، لنتائج إيجابية.

من ذلك أنّ الصادرات الصناعية لهذه البلدان، قد انتقلت في الفترة مابين سنتي 1980 – 1998 من أقل من 25% إلى 80% ،حيث أن بلداناً مثل: البرازيل، الصين، المجر، الهند، أوغندا، فيتنام والمكسيك، قد كثفت بشكل محسوس من تجارتها الخارجية، كما عرفت بلدانا أخرى سائرة في طريق النمو أكثر اندماجا أو عولمة، تطورا أيضا محسوسا في معدل نمو الدخل الفردي، بحيث انتقل هذا المؤشر من 1% في الستينات إلى 3% في العقد الموالي، ثم 4% في الثمانينات مواصلا تطوره الإيجابي بنقطة إضافية أي 5% في التسعينات.

طبعا هذا فيما يخص نمو حجم الصادرات الصناعية ومعدل دخل الفرد. يمكن استخلاص نتائج إيجابية أخرى بالنسبة لنفس مجموعة البلدان عند تقييم مؤشر التوزيع العادل للثروة الاجتماعية، فعملية الإندماج قد حققت لمجموعة البلدان التي نجحت في العملية، نتائج جدّ إيجابية فيما يخص تراجع وانحصار ظاهرة الفقر من ذلك. على سبيل المثال نجد أنّ البلدان التي آثرت طريق الإندماج مثل: ماليزيا و الفلبين و فيتنام، فبالنسبة للبلدين الأولين نجد أنّهما نجحتا حسب نفس التقرير في التأثير على ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخول الاجتماعية إيجابيا أي قد قلّلتا من التفاوت بين الفئات و الشرائح الاجتماعية المختلفة ؛ أما فيتنام فقد حقق كبلد نام زيادة معتبرة في دخل الفرد وبالتالي يؤكد نفس التقرير أنّ 98% من عدد السكان قد تحسنت أوضاعهم الاجتماعية في التسعينيات، نفس الملاحظة يمكن تسجيلها على الاقتصاد الصيني الذي حقق تراجعا ملموسا في نسبة الفقراء بالأرياف، ويكفي أن نستدل عن ذلك بتراجع عدد الفقراء من 250 مليون في سنة 1978 إلى 34 مليون في سنة 1999، أي على امتداد 21 سنة وهذه نتيجة جدّ إيجابية في محاربة ظاهرة الفقر بفعل آلية لاندماج.

يمكننا أن نذكر أيضا النتائج الإيجابية التي تحصلت عليها أوغندا البلد

الإفريقي، فخلال سنوات التسعينات تمكن الاقتصاد الأوغاندي من التأثير على معدل الفقر بتقليصه بنسبة 40 % ، و بالمقابل مضاعفة معدل التمدرس على المستوى الوطني بالنسبة لهذا البلد.

في خلاصة هذه النقطة نقول أنّ البلدان السائرة في طريق النمو و التي حققت تلك النتائج الإيجابية كمياّ و نوعياّ، هي تلك البلدان التي نجحت في عملية الاندماج من خلال حسن استغلال الفرص التي اتيحت لها من خلال هذه العملية وبالتالي استفادت من المزايا و المنافع التي اتيحت لها، و هي في الوقت الراهن تساير الظاهرة أي العولمة بما ينسجم و أساليب تحقيق أهدافها التنموية.

خامسا: التهديدات الناجمة عن العولمة بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو

بالنسبة للتهديدات يمكن استخلاصها من عكس موضوع الفرص الاقتصادية الإيجابية، فالبلدان التي لم تنجح في عملية الاندماج، لم تطور صادراتها ولم تنجح في إعادة بناء هيكل هذه الصادرات، وقد انعكس ذلك على مستويات مدا خيلها، وهذا بدوره انعكس سلبا على مستوى دخل الفرد – و هي سلسلة متتابعة – وهذا بدوره انعكس في توسيع وانتشار ظاهرة الفقر وهكذا. كما يمكن أيضا استخلاص أنّ عدم نجاح عملية الاندماج هي بقاء مستوى الأداء الاقتصادي ثابتا إن لم يتراجع، وبالتالي انهيار أداة الإنتاج في كثير من البلدان وتدهور قطاعات النشاط الاقتصادي التقليدية، التي كانت تتواجد من خلالها هذه البلدان في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي.

هنا أيضا نؤكد على الاندماج من خلال أن هذه البلدان قد حاولت ولم تنجح وبالتالي لا يمن أن نغفل آليات الاندماج المتمثلة في الهيئات الدولية، ذات الطابع المالي و النقدي و التجاري أي مجموعة البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، فالآثار السلبية لظاهرة العولمة في شكلها الممتد من سنة 1980، هي آثار لوصفات اقتصادية ومالية صارمة، قدّمت لهذه البلدان من طرف

تلك الهيئات و بالتالي فإنّ صرامة هذه الوصفات، قد ساهمت في إخفاق عملية إندماج

هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فتلك الهيئات لها نصيبها من المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلدان.

لذلك نجد أنّ نفس هذه الهيئات قد تراجعت عن أسلوب التعامل مع نفس البلدان حيث طورته من صرامة التنفيذ الإجباري إلى خاصية تعلم هذه البلدان طرق نقل اقتصاداتها من أوضاعها المنهارة في كثير من الأحيان إلى أوضاع انتقالية تتيح لها إمكانية التكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي في مرحلة أولى ووضع اقتصاداتها على مسار نمو دائم في مراحل لاحقة.

إذا أجرينا عملية تقييم بالنسبة لمجموعات بلدان من تلك السائرة في طريق النمو، سوف نجد من بين هذه البلدان، من نجح في عملية الاندماج، وبالتالي فهو يسير بالتوازي مع العولمة؛ و نجد كذلك من بين هذه البلدان، من لم ينجح في عملية الاندماج ومن ثم فالعولمة تداهمه اقتصاديا، واجتماعيا وثقافيا، وسياسيا، وتشكل بالنسبة إليه تهديدا في كل هذه المجالات.

فإذا أخذنا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجد أنها من اقل المناطق اندماجا، كما نجد بلدانها أيضا قد فشلت في الاستفادة من النمو الذي طرأ على التجارة العالمية، ومن الاستثمار الخارجي المباشر خلال العشرين سنة الماضية، التي تعكس الشكل الثالث من موجة العولمة، الذي بدأ في سنة 1980.

إذا عدنا لتقييم المؤشرات خلال هذه الحقبة الزمنية، فإننا نجد التجارة الخارجية قد توسعت منذ منتصف الثمانينات بدرجة فاقت زيادة الإنتاج، وقد كان أثرها في مصلحة البلدان ذات الدخل المتوسط؛ غير أنّ منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا؛ وبالرغم من صادراتها البترولية الكبيرة، إلاّ أن تجارتها قد تقلصت من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف السبعينات إلى 60% من

منتصف الثمانينات، ثم أصيبت بعد ذلك بالركود.

لقد تزامن هذا المسار السلبي لهذه المؤشرات مع مرحلة عرفت تركيزا عاليا ومتزايدا في الإنتاج، و فقدان الحيوية بالنسبة للصادرات غير النفطية، و مشاركة ضعيفة في الإنتاج العالمي. لقد كان استقطاب الرأسمال الخاص للمنطقة ضعيفا على عكس ما حدث في تكتلات دولية أخرى.

لقد بلغ صافي تدفق الاستثمار الخاص المباشر إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 1% من مبلغ 185 مليار دولار أمريكي شكل إجمالي رأس المال الذي تدفق على البلدان السائرة في طريق النمو في شتى أنحاء العالم.

ومن ثم إذا قيّمنا بالنسب، مقدار تدفق الاستثمار الخاص باتجاه هذه المنطقة فإننا نجده لم يتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي للحقبة الزمنية (1986-2000).

لقد حصلت مصر على نصف هذه التدفقات (1.2) مليار دولار أمريكي، في حين حصلت الأردن على 750 مليون دولار أمريكي، و تونس على 560 مليون دولار أمريكي.

إنّ ضعف اندماج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأسواق العالمية، يعكس ضعف الحوافز المحلية التي ضاعف من تأثيرها مجموعة معوقات تنطوي عليها هذه البلدان.

كما ساهم أيضا في ضعف الاندماج، بالنسبة لهذه البلدان عدم التحكم في إدارة بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث أنّ أسعار الصرف الفعلية لهذه البلدان ظلت منحرفة عن قيمتها الاقتصادية بنسبة 22% خلال الفترة 1985-2000.

كما تعد نظم التجارة بالمنطقة من أكثر النظم حماية في العالم، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار و تكاليف النقل و الاتصالات في معظم بلدان المنطقة، وهو

معوق آخر من معوقات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد أسهمت التكلفة العالية لهذه الخدمات مع الضعف الذي انتاب بيئة الأعمال، ومعوقات مشاركة رأس المال الأجنبي في عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي اعتبرناه أحد الآليات الفعالة لهذه العولمة.

خلاصة القول بالنسبة لهذه المنطقة و مناطق أخرى عبر العالم تشمل بلدانا سائرة في طريق النمو، لم تنجح في الاندماج في الاقتصاد العالمي، فإنّ ظاهرة العولمة تشكل بالنسبة لها تهديدا مباشرا لوجود كياناتها السياسية و الاقتصادية.

الخلاصة:

نضمّن هذه الخلاصة مواقف متباينة ناجمة عن وجهات نظر أيضا متباينة حول ظاهرة العولمة.نستطيع القول أنّ البلدان السائرة في طريق النمو ليست على درجة واحدة من التطور، وبالتالي فتأثير ظاهرة العولمة فيها كان مختلفا، فالبلدان التي نجحت في عملية الاندماج في التجارة العالمية، وبالتالي في الاقتصاد العالمي ، قد تمكنت نسبيا من اقتسام ثمار العولمة مع البلدان المتقدمة، وذكرنا ذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الكمية، أما البلدان التي لم تنجح في عملية الاندماج لأسباب عديدة، ذكرها خبراء الهيئات الدولية المختلفة، مثل عدم رشادة السياسات الاقتصادية، وضعف أداء القاعدة الهيكلية بهذه البلدان، مع ضعف أداة مؤسساتها، والفساد السياسي و الإداري لحكومات هذه البلدان، تشكل جميعها عوامل تهميش لهذه البلدان، يضيف خبراء نفس الهيئات أسباب تهميش أخرى تخص مجموعة أخرى من البلدان مثل الموقع الجغرافي و الظروف المناخية غير المواتية.

وإذا أردنا الوصول إلى خلاصة أيديولوجية فإننا نجد أنّ أنصار العولمة، من حكومات بلدان غنية وخبراء هيئات مالية ونقدية و تجارية دولية، يقدمون نظرتهم للعولمة، حيث يعتبرونها عملية تحول سريعة و متلاحقة، وبالتالي فأثارها،

ينتابها بعض الغموض، وعليه فإنّها تحتاج إلى مواجهة كما تحتاج إلى تكييف، لما تنطوي عليه من تحديات، و مشاكل حقيقية في مختلف مناحي الحياة الدولية، ولا يرفضونها.

لكن يستخلص أيضا هؤلاء أسبابا كثيرة للنجاح بالنسبة للبلدان النامية المندمجة في هذه العولمة. فالمطلوب من هذه البلدان تقييم والمنافع والإمتيازات التي سوف تحققها من وراء اندماجها في الكوكبة العالمية، مع مساوئ عدم الاندماج.

من جهة أخرى ينظر أنصار هذه الظاهرة على أنها ليست الانفتاح المطلق، ولا يطلب من البلدان أن تأخذ الظاهرة في جميع تجلياتها. فبالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو، يمكنها أن تنفتح على التجارة العالمية و الاستثمار المباشر، مع احتفاظها بإدارتها لشؤون أخرى حسب مصالحها في علاقتها مع الاقتصاد العالمي.

نقدر من جهتنا أن حتى أنصار هذه الظاهرة يقرون ضمنيا بانعكاساتها السلبية المباشرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان السائرة في طريق النمو.

أما مناهضي ظاهرة العولمة فإنهم قد أصدروا أحكامهم بشأنها وكانت هذه الأحكام على النحو التالي:

1- فشل ظاهر العولمة النيولبرالية.

2- أنّ حركتهم المناهضة للعولمة تنمو و تتقوى عبر العالم.

وبالتالي فإنهم يقيّمون الوعود التي قدمها أنصار العولمة النيولبرالية كما يقولون، بأنها وعود كاذبة ودليلهم في ذلك ما يلي:

1- لقد أكد هؤلاء (أي أنصار العولمة) على أن توسع التجارة الدولية سوف يخلق فرص سانحة للسلام، ولكن في واقع الأمر، فإنّ العالم لم يعرف أبدا ارتفاعا في عدد النزاعات بالحجم السائد في الوقت الراهن،

حيث أنّ الإدارة الأمريكية تقود حربا مستمرة وبلا حدود.

2- لقد قال هؤلاء أيضا أن العولمة النيولبرالية مرتبطة ارتباطا عضويا بالديمقراطية و مرتبطة أيضا ببناء "قرية عالمية حقيقية".

لكن واقع الأمر يؤكد خلاف ذلك، حيث أننا نحضر في الوقت الراهن مرحلة تلاشي مفهوم "المجموعة الدولية"، و الدوس على ميثاق الأمم المتحدة ، و التشكيك في القانون الدولي، وضياع مصداقية كل من صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.

3- من جهة أخرى قد حاول أنصار العولمة إقناع العالم بأنّ صندوق النقد الدولي و لبنك العالمي، يعملان لصالح ردم الفجوة الموجودة بين البلدان الغنية و البلدان الفقيرة.

لكن واقع الأمر يؤكد أيضا خلاف ذلك، ولنأخذ فقط الأرجنتين كمثال على ذلك حيث اعتبرت كبلد، التلميذ النجيب لصندوق النقد الدولي، ماذا جرى لها، لقد انهار الاقتصاد الأرجنتيني، والأرجنتين الآن لا تملك شيء، ما عدا بعض المحلات التجارية وصالونات الحلاقة، أما الباقي (صناعة، بنوك، زراعة، فإنها كلها بيد الرأسمال الأجنبي المعولم).

4- لقد حاولوا أيضا إيهامنا (يقول المناهضون للعولمة) بأنّ " الاقتصاد الجديد " يشكل مستقبل العولمة. في واقع الأمر فإنّ هذا الاقتصاد الجديد قد أزيح من الخارطة تاركا وراءه ظاهرتي الإفلاس و البطالة.

5- لقد حاول هؤلاء أيضا تنويمنا بفكرة أنّ الشركات متعددة الجنسية أصبحت صاحبة فضائل اقتصادية في العالم ، وأنّ ممارستها كلها مشروعة و قانونية، و الواقع يؤكد خلاف ذلك حيث أنّ فضائح عديدة لاحقت مجموعة من هذه الشركات مما أوجد أزمة ثقة لم يسبق لها مثيل وعليه يختم هؤلاء المناهضون للعولمة أحكامهم بالقول إننا نعيش في وضع اقتصادي عالمي رائع ...

في ختام هذه المداخلة نورد تقييما مختصرا لوجهتي النظر، أي أنصار

العولمة و المناهضين لها. في تقديرنا أنّ الفرقين ينطلقان من منطلقات أيديولوجية وعليه فبالنسبة لبلداننا السائرة في طريق النمو، ينبغي أن تنطلق في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي من إبراز نقاط الارتكاز في اقتصادياتها، و محاولة تنميتها وتطويرها، و العمل بالمقابل على تحييد العوامل التي تشكل عائقا لعملية الاندماج، ما دام أنّ ظاهرة العولمة لا تعكس سوى مجرى التطور التاريخي لهذا العالم.

د. سعدون بوكبوس

O

1- موقع البنك العالمي على الأنرنيت.www.word bank.org

2- مواقع مشتقة من مواقع البنك العالمي .

3- موقع المنظمة العالمية للتجارة www.wto.org.

4- مواقع مشتقة من مواقع المنظمة العالمية للتجارة.

5- موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

6- مواقع مشتقة من مواقع صندوق النقد الدولي.

7- العرب و العولمة- بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت – لبنان- 1998.

8- موقع على الأنترنيت: www.abcedaire.net